

## اين دور المفوضية من عمليات بيع وشراء البطاقة الانتخابية ؟

تصاعدت حدة المخاوف والقلق الجدي . من ان تتحول البطاقة الانتخابية ( الالكترونية ) من وسيلة لضمان نزاهة الانتخابات النيابية . بالتناقص الشريف والعدل في الحد من عمليات التلاعب والتزوير الى استغلالها في اغراض ومآرب . تصب في تشويه العملية الديمقراطية . وانحرافها عن جادة الصواب . وذلك في اسلوب ظهر مؤخراً في بيع وشراء البطاقة الانتخابية .

تتداول الاوساط الشعبية وعلى نطاق واسع ، بأن بعض الاطراف السياسية المتنفذة ، ويضع المرشحين المتخومين بالسحت الحرام ، يقومون بتكليف بعض التصارم والتابعهم في استغلال حاجة العوز والفقر ، باتباع وسائل ملتوية واحتيائية وشيطانية في شراء البطاقات الانتخابية ، لضمان شراء الاصوات الانتخابية لصالحهم لذا على المفوضية العليا للانتخابات ، ان تعمل بكل جهد ووسيلة ، بالحد من هذه الظاهرة المسيئة والضارة ، وفضح وكشف وتعريه مروجيها ، وتقديمهم الى القضاء العراقي باشد العقوبات الصارمة من أجل سلامة العملية الانتخابية من التلاعب والتزوير ، واقتناص الذين يتصيدون في الماء العكر ، وتشديد الرقابة الصارمة على الحملات الدعائية ، والزام كافة



المرشحين بالتناقص الشريف والعدل ، وليس تحويل نتائج الانتخابات لصالح من ينفق من الاموال اكثر من الآخرين ، او الذي يشتري اكبر عدد من البطاقات الانتخابية . اي تطوع نتائج الانتخابات في جعبة من يملك المال والنفوذ، لذلك جانت رسالة المرجع الديني الاعلى، السيد السيستاني ، بتحريم بيع وشراء البطاقة الانتخابية ، ولتقطع الطريق امام الاحزاب المتنفذة التي تخشى النزاهة والمنافسة الشريفة ، وتتخوف

من عقاب الهزيمة المنكرة والمتوقعة، من هذا المنطلق يكون موقف المرجعية الدينية ثابت وحاسم وواضح بدون لف ودوران ، بتحريم شراء الاصوات الناخبين ، كما حدث في الانتخابات البرلمانية السابقة ،



جمعة عبدالله

وارشاداتها ، او هم الوجه الذي يمثل المرجعية الى اخر اتواب الدجل والخداع ، والضحك على البسطاء من الشعب . ان على الناخب العراقي واجب ومسؤولية ان يحمي العراق والعملية السياسية ، بأن يصوت لمصلحة الوطن وللوطن ، وان يدرك بان هذه الانتخابات النيابية ، ستحدد مصير الوطن ، أما الى صوب الدكتاتورية والانفراد بالسلطة ، بأسم القائد الاوحد والحزب القائد ، وبالتالي ستكون عواقبها مصادرة السراي وحرية التعبير ، والتظاهر السلمي ، وتآزيم المشاكل والأزمات ، وبالتالي تصعيد حدة الازهاج القومي ، وزيادة تعاون الفساد ، واحتمال تفجيت العراق وتمزقه بحروب طائفية طاحنة ، وتكون نهاية العقاب حرق ودمار الوطن ، وأما انتخاب العراق وراية الوطن ، وبالتالي يبرز بصيص الأمل في

وكم أكد سماحة المرجع الديني الاعلى على دور المواطنين في العملية الانتخابية ، وحثهم على المشاركة الواسعة والفعالة ، والتحقق من هوية المرشحين والفرز بين الصالح والطالح ، وانتخاب الاصلح الذي يبذل كل مايسطيع من جهد ومثابرة في خدمة الناس ومكافحة الفساد ، ويعمل من أجل المصلحة العامة ، وحذر من خشية التلاعب والتزوير ، وأكد موقف المرجعية مجددا ، بعدم دعم اي مرشح او قائمة معينة او محددة ، وأما تقف بالحيد الكامل من كل الاطراف السياسية ، وعلى مسافة واحدة من الجميع ، وبذلك تنزع الثوب المزيف الذين يتحجسون ويتذرع به البعض ، بدعم المرجعية لهم ، او أنهم تحت أمر ووصاية المرجعية ، وأنهم خدم للمرجعية ، وتحت رعايتها

## الدفاع عن المرجعيا العليا «لواكة» انتخابية و أستحمار للعقول



علي فاهم

ظهر لنا السيد أحمد الجليبي ، والسيد باقر صولاخ في تصريحات، ينتقدون فيها قانون الاحوال الشخصية الجعفري ، ويسجلون اعتراضاتهم عليه ، وأنهم يرفضونه.. لأن المرجعيا العليا رفضته !! رغم أننا لم نسمع أن المرجعيا العليا رفضته ، ولم يدعي أحد ذلك ، ولكنه يصب في نفس المجرى ، فهي (لواكة ) لكسب الانتخابي لا أكثر ، استمأر للعقول الساذجة التي تهزل بسرعة خلف الاوامر ، تتقع في هذه المستنقعات ، وترفع رايات الاحتراب و تسقيط المنافس لهم ، بأسم الدفاع عن المرجعية تارة ، أو الدفاع عن المذهب والطائفة والصحابة وغيرها من أوراق محترقة ، قد يتبرر دختها عدم وضوح في الرؤية ، لدى الناخب ، وبالتالي يحققون بضعة مكاسب هنا وهناك ، حتى إن أضطروا لقتل دينهم في سبيلها .

في الأزمة الاخيرة التي حصلت ، عندما قامت جريدة الصباح الجديد بنشر رسوم ساخرة للسيد الخامني، خرجت مظاهرات في ساحة الفردوس ، للدفاع عن المرجعية ، و استتكار التعرض لها بهذه الصورة ، وتوالت البيانات ، و اثرت القضية اعلامياً في أغلب الفضائيات . أفردت إحدى الفضائيات التي تمثل حزباً ( إسلامياً ) ، وكلمة معينة بتغطية اعلامية ( خاصة ) للموضوع ، فقد تناولته بكل تفاصيله ، و شدت حزامها ( كلش ) للموضوع ، و كانت الاتصالات المتتالية مع بعض الشخصيات المستكرة و المهدة و المتددة بالاعتداء على المرجعية ، والذي يمس إحدى المقدسات في المنظمة الدينية الشيعية ، لحد الآن لا شيء مستغرب ، ولكن المثير للانتباه و الدهشة أستبدلها شخص المعتدى عليه من

## غراندائزر وساسوكي وساندي بيل تربية عقلية وفكرية ناضجة للطفل



إيفان علي عثمان الزبيدي

مجرد ذكرى من الماضي، بعد ان سيطرت برامج غريبة الأطوار، متخصصة بشؤون الطفل التي لا تحمل سوى رسائل تجارية غير هادفة، واصبحت التكنولوجيا تصنع صور متحركة بتقنية HD 3D ، ولكن بدون ان تضع في الحسبان، ان التكنولوجيا ليست وحدها من تصنع جيلا متفكراً ومبدعاً من الأطفال، ففقد شوهت الأشكال والأجسام الغريبة عقلية الطفل، التي تقدم صور العنف في حلة فضائية متفنتة، ولا يوجد لفحوى قصص هذه الصور المتحركة آية مفاهيم انسانية واخلاقية، بل هي تقدم مجموعة من الالوان في صور استعراضية، تجعل الطفل يصاب بالهلوسة، وفقدان التركيز، وعدم الانضباط داخل بيئة الاسرة، وضمن مؤسسة التربية والتعليم ؟ فأحد مساوئ هذه الصيحات من الصور المتحركة، ان الاطفال يقلدون كل احداث هذه القصص المنفردة ، فهي طالما كان لها الكلمة العليا في نمو عقلية الطفل نحو الابداع، فبات الطفل يفكر ضمن دائرة مفرغة، ابطلها مجموعة ومرحلة الشباب .

اليوم ما يبث على شاشات التلفزة المخصصة للاطفال من برامج وصور متحركة، بعيدة كل البعد عن ما كنا نشاهده، ونحن اطفال، فهي مملعة ولا ترقى لمستوى عقل الطفل، وليست ذا مضمون روحي وتثقيفي لكي تعلم الطفل، مفردات هذه الحياة، فهي مجرد برامج استعراضية ملونة، لا تهدف الى تقديم النضاج والارشادات ، وأسس التربية الصحيحة،فالثمانيات قدمت ابهى صورة للطفل من خلال انتاج اضخم الصور المتحركة التي الهبت قلوبنا، ونحن صغار ،فالكذابة ما تزال تصدح بانقسام افلام كارتون غراندائزر وساسوكي وساندي بيل وكعبول والسنافر وسننباد وغيرها من الصور المتحركة التي جسدت مفاهيم اخلاقية وتربوية، لتنتشخ جيل الثمانيات، دأماً اقول ان النشأ في الثمانيات، متميز وقوي ومتحدي وثورى ، والسبب يعود الى ان سينما الطفل العربية والعالمية، كانت تقدم اطياب طازجة من المتعة والترفيه والتربية السليمة، ولكن بات كل هذا اليوم

## مدينة بلا شوارع .. أنها مدينتي

قد يظن القارئ الكريم، ان هذا العنوان هو عنوان قصة قصيرة، او قصيدة شعرية ، ولكن هذا العنوان هو قصة حقيقية ، لمدينة اسمها قضاء الخالص، تابعة لمحافظة ديالى ، فهذه المدينة التي عاث بها الارهاب دمارة وقتلا وتهجيراً ، تعاني اليوم من اهمال حكومي متعمد ، فهذه المدينة لم تحظى بالاهتمام الكافي من قبل المسؤولين على القضاء ، فكان الاهدال والتلكؤ ، هي السمة البارزة على مشاريع القضاء التي هي بالغالب مشاريع وهمية، وغير موجودة على ارض الواقع، ولكنها موجودة على الورق الحكومي فقط !!

### محمد خضوري

هذه الشوارع النظامية تغيب عن هذه المحلة غياباً شبيه كامل، والأسباب مجهولة .حي البيادر ، هو من الاحياء الجديدة، ولكنه هو الآخر يعاني من غياب الخدمات الاساسية ومن ضمنها الشوارع الحديثة، فسوارع الكلمة فيه . وفي الختام انا اعترض من عدم ذكر اسماء بعض المناطق لكثرتها وانكتبت بالمناطق الأكثر تضرراً من غيرها ، وانا هنا انشد الشرفاء في وزارة البلديات ومجلس محافظة ديالى ومدير بلديات ديالى والمجلس المحلي لقضاء الخالص ومديرية بلدية الخالص على إعادة ترتيب القضاء والاهتمام به، لأن حال قضاء الخالص لا يسر عسوا ولا صدقياً، نحن نطمح بعد مرور عشرة سنوات على سقوط النظام السابق الى الافضل، لا العودة الى الاهدال، وترك المواطن يعاني بسبب غياب الخدمات المهمة، ومنها تبليط الشوارع الرئيسية والفرعية ، وهذا ليس بالأمر الصعب على بلد ميزانيته ١٥٥ مليار دولار فقط لا غير !!

ذلك نشاهد غياباً واضحاً، للمشاريع الخدمية التي تهتم المواطن في هذا القضاء، ومن هذه المشاريع الخدمية في الشوارع التي تعتبر الشريان المهم ، ولكن هذه الشوارع لم تشهده اي جديد خلال عشرة اعوام، منذ سقوط النظام السابق، بل على العكس شهدت انتكاسة من خلال تدمير الشوارع الصالحة بشكل متعمد ، او بشكل غير مدروس، فكانت النتائج خيالية.. قضاء بدون شوارع صالحة ! بل يوجد هناك شوارع مدمرة ، وهذه الشوارع، هي عبارة عن شوارع من الطين والحصى ، لا يوجد غيرها في هذا القضاء، باستثناء شوارع المدخل فقط ، هذا الشارع شمله التبليط لا غيره ، والسبب هو ان هذا الشارع هو واجبه للقضاء . فتم تبليطه إضافة الى الارصفة الجديدة والملونة الموجودة في هذا الشارع حصراً، أما الباقي فسوف نتحدث عنه من خلال عرض مفصل .

شوارع منطقة الشرفية ( الحلفة ) والمناطق المحيطة بها ، هذا الشارع اليوم، هو عبارة عن شارع من التراب والرمل والحصى، وخلال الامطار يصبح هذا الشارع عبارة عن بحيرة من الماء والطين ، كان هذا الشارع في السابق من أجل شوارع القضاء، ويسمى بالسابق، بشوارع (الكورنيش ) أما اليوم فذهب الكورنيش وبقي الطين فقط !! شارع المنطقة الشرفية او ما يسمى بشوارع بيت عزاي، الرابط بين شارع النهر وشارع طريق الكويبات ، هذا الشارع هو المعضلة الكبرى في القضاء، فمئذ اربعة اشهر وهذا الشارع الإستراتيجي المهم غير صالح للاستخدام البشري بالمره، بسبب السياسة الخاطئة التي تم بموجبه ازالة الشارع السابق، والى هذه اللحظة الشارع هو عبارة عن بركة طينية كبيرة لا يمكن المرور من خلاله ، وقد بسده الاهالي يشكون تأخر المشرفين على هذا الشارع، بسبب عدم استطاعتهم الخروج من منازلهم خلال فترة الامطار، وما أكثرها هذا الشتاء .

ذلك شارع محلة عليبات ، يوجد شوارع في بعض المناطق من محلة عليبات ولكنها لا يمكن ان ترقي الى مستوى الشارع لانها عبارة عن شوارع مستهلكة ومدمرة وبالتالي يمكن ان نقول لا وجود للشوارع بالمنطقة ، والناس تعيش الاماسي خلال فصل الشتاء ، وخاصة في المناطق البعيدة عن الشارع العام، وتسمى بمنطقة (الخنق) ، إضافة الى المنازل القريبة من النهر هذه المنازل تعاني من غياب واضح لكل انواع الخدمات المهمة ومنها غياب الشوارع .منطقة الكويبات ، وهي من المناطق القديمة في القضاء وهذه المنطقة شبيه خالية من عنوان اي شارع ، وخاصة في المناطق البعيدة عن الشارع ، وبما ان الشوارع، في هذه المحلة، هي عبارة عن الاتربة، فتقبل الوضع خلال فصل الشتاء ، يسارع الربيع ، هذا الشارع الذي يربط القضاء بمدخل شارع السيد يوسف، يعتبر أيضاً من الشوارع المهمة ، بل هو في غاية الاهمية بالنسبة لسكان المنطقة ، والذي لا يبعد عن سوق الخالص سوى بضعة امتار لا غيرها، يعاني هو الآخر من الاهدال المتعمد من قبل الحكومة المحلية في القضاء ، مع العلم ان هذا الشارع قد تم تبليطه قبل اشهر معدودة ، أما اليوم فلا وجود للتبليط بالمره بل يوجد الاسواء من

شوارع طريق المحكمة ، وهو من الشوارع الرئيسية في القضاء، وهو شارع يربط الجهة الشمالية للقضاء بالسوق ، وهو